الفصل السادس

الفساد

الفساد المالي والإداري ظاهرة صحبت كل مجتمعات الإنسان. وليس وارداً في مجتمع الإنسان أن تختفي تماماً، ولكنها تزيد حتى تكاد تعم، وتنقص حتى تكاد تغيب.

ومن الناس: قلة لا يغريها فساد، ومن الناس: قله فاسدة بطبعها. وفيما بين هؤلاء وأولئك أغلبية الناس. وأغلبية الناس يدفعهم للفساد عاملان: الحاجة، وغياب المساءلة.

فإن زادت الحاجة لأي سبب، وغابت المساءلة، فثق أن الفساد سوف يطغى. لذلك كانت نظم الحكم الفردي دائماً أكثر النظم تفريخاً للفساد. أما النظم التي تقوم على الشورى والمساءلة والحريات الأساسية فتضيق فيها فرص الفساد.

الفساد المالي والإداري نوعان: نوع يمارسه القادة والتنفيذيون المسؤولون على المستوى السياسي، ونوع آخر تمارسه الأجهزة الإدارية والقضائية والأمنية والإدارات الاقتصادية والمؤسسات النشطة في العمل الاقتصادي الزراعي والصناعي والتعديني والتجاري والمصرفي.

إن نوعي الفساد منتشران في بلاد العالم الثالث بدرجة كبيرة. حتى أنه يقدر أن حوالي ٤٠٪ من الدخل القومي في جيوب الفساد.

لقد كان الفساد من أهم الأسباب التي أثارت شعوب أمريكا الجنوبية ضد الديكتاتوريات العسكرية.

إن ما سببته تلك النظم من فساد مالي وإداري، وهزائم عسكرية، وتجاوزات في حقوق الإنسان، هي الأسباب التي جعلت كثيراً من شعوب أمريكا الجنوبية

كارهين للديكتاتورية العسكرية، محتملين المشاكل في ظل النظم الديمقراطية. ففي فنزويلا، والأرجنتين، بلغ التضخم أكثر من ١٠٠٠٪ في السنة، واختفت البضائع التموينية حتى هجم الناس على البقالات، وانهار الأمن والنظام في كثير من المدن في عام ١٩٨٩م، ورغم ذلك لم يحرك العسكريون ساكناً لاستلام السلطة، لأن المفاسد التي ارتكبت في عهد الديكتاتورية أبلغ شاناً.

الفساد المالي والاداري ليس محصوراً في النظم الديكتاتورية وحدها:

ففي ١٩٧٣م أُتهم سبيرو اقنيو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأنه استلم رشوة مقدارها ١٠ ألف دولار. وكانت التهمة شبه ثابتة لذلك استقال من منصبه.

وفي نفس العام اتهم الرئيس الأمريكي نكسون بفساد إداري بأنه أمر جماعته للسطو على مبنى ووترقيت. وعندما كشفت صحيفة «واشنطن بوست» عن الخبر نفى علمه بما حدث، فكذب على الشعب الأمريكي واتضح بعد التحقيق وجود أشرطة مسجلة تدل على أنه كان يعلم ويتابع عملية السطو، لذلك استقال قبل أن يحاكمه الكونغرس الأمريكي.

وفي مارس ١٩٨٩م قال جورج كوستاكوس مدير بنك كريت في اليونان، والذي اتهم بسرقة ٢١٠ مليون دولار من مال البنك، قال إنه كان يدفع الرشوة لزعماء الحزب الحاكم وعلى رأسهم رئيس الوزراء اندرياس باباندريو وأن رئيس الوزراء استلم منه عن طريق وسيط مبلغ ٧٣٤.٠٠٠ ألف دولار.

وبعد مناقشة هذه الإتهامات قرر البرلمان اليوناني الجديد أن فيها ما يكفي من البينات لتقديم رئيس الوزراء وبعض زملائه للمحاكمة وسيقدمون.

وفي الهند، واجه رئيس الوزراء راجيف غاندي اتهاماً بأن صفقة شراء الهند لأسلحة سويدية بمبلغ ١.٣ بليون دولار شملت ٥٠ مليون دولار رشاوى لمسؤولين هنود، وأن رئيس الوزراء ساهم في التستر عليهم والاتهام ما زال قائماً، وينذر بأن يلعب دوراً هاماً في انتخابات الهند المتوقعه قبل عام ١٩٩٠م. وقد حدث.

تلك الإتهامات كلها متعلقة بنظم ديمقراطية لذلك كانت مفتوحة ومعرضة للرأي العام والقضاء. أما في السودان وفي عهد نميري فقد كان الفساد المالي والإداري كبيراً وبقي ليزكم أنوف الناس نذكر منه:

- غالبية القروض التي تراكمت على السودان حتى صارت مع متأخرات فوائدها ١٤ بليون دولار تمت بطرق غير سليمة وغير موثقة وانطوت على سرقات كثيرة للمال العام:
- أعطت السعودية قرضا للسودان مبلغه ٢٠٠مليون دولار في عام ١٩٧٢م أودع ١٠٪ منه في حساب خاص لصالح جعفر نميري كمستلم لشركائه من السودانيين.
- وهناك فضيحة ترحيل اليهود الفلاشا في عام ١٩٨٤م (عام الشريعة) والرشاوي التي استلمت في هذه العملية مما ذكرته المحاكم السودانية.
- وهناك أسوأ إهدار للمال العام في فضيحة مالية إدارية حدثت في عام ١٩٨٥م، عندما اتفق نميري مع الشهير عدنان خاشقجي على استغلال ثروات السودان مناصفة بين السودان وبين خاشقجي وقد وصفت هذه الصفقة بأنها أشبه بالصفقات التي كان يعقدها المستعمرون مع زعماء العشائر في أفريقيا في القرن التاسع عشر وقبله.
- أما على مستوى الإدارات وأجهزة الأمن والدفاع والبنوك وغيرها من الأجهزة فقد استشرى فساد كبير في عهد مايو فكان للأسف عدد من رجال الشرطة يعملون مع المهربين. وفي كثير من مرافق الخدمة العامة صار عدد ممن لديه الأمر بترخيص أو رسم أو ضريبة أو تصديق يجد سبيلاً للانتفاع الذاتي، يدفعهم لذلك تدني القوى الشرائية لمرتباتهم الرسمية وضغط الحياة.
- وقد بلغ فساد البنوك، لاسيما الخاصة التي انتشرت في السودان على عهد الإنفتاح الذي أعقب عام ١٩٧٤م مبلغاً كبيراً. وعينت لجنة مؤهلة أثناء الفترة الإنتقاليه لمراجعة أعمال تلك البنوك ووجدت في ممارستها فساداً كبيراً، أهمه:
  - عدم التزامها بما أبرمته من عقد مع بنك السودان لدى تصديقها.
  - وأنها تجاوزت السقوف المسموح بها للإقراض.

- وأنها عملت في تجارة العملة وغيرها من الممارسات الضارة بالاقتصاد.

إن الفاسد المالي والإداري على مستوى أجهزة الأمن والدفاع، والقضاء، والخدمة المدنية، والبنوك، استمر حتى بعد سقوط الديكتاتورية.

إننا سوف نتطرق للإصلاحات التي قامت بها الحكومة الديمقراطية لاحتواء الفساد في هذه المرافق.

لايخالنا شك في أن الفساد الذي قام به بعض الضباط والقادة لا سيما في المتاجرة بظروف الحرب في الجنوب قد لعب دوراً في الهبوط بروح القوات المعنوية وزمجرة الجنود.

فبعض الضباط يستغل المساحة المحدودة للترحيل الجوي والنهري والبري وعبر طريق السكة حديد لأغراض تجارية ذاتية، وبعضهم يوافق على اصطحاب الأطواف لتجارة الأفراد على أن يكون له نصيب منها «الخمس» أو النصف وبذلك يسمونهم.

إن نشاط هؤلاء الفاسدين في كل المرافق أثار غضب ،الآخرين من زملائهم الغاضبين على الفساد.

ماذا فعلت الحكومة الديمقراطية مع الفساد في هذا المستوى؟

أما على مستوى القوات النظاميه فقد وجهتُ قادتها للقيام ببرنامج محدد لمحاربة الفساد وتطهير المفسدين على أسس موضوعيه وعادلة.

أما على مستوى الخدمة المدنية فسوف أبين ذلك عندما أتطرق للخدمة المدنية في فصل لاحق.

أما على مستوى البنوك فقد اكتملت التحقيقات في البنوك الخاصة، واتخذت إجراءات المحاسبة، وكونت لجنة للتحقيق في أداء البنوك العامة ومراجعة أعمالها.

ولكن الأمر الذي سوف أركز عليه هنا هو الفساد على المستوى السياسي أثناء حكم الديمقراطيه، لاسيما وقد اتخذت حركة يونيو ١٩٨٩م من لفساد ذريعة للإطاحة بالديمقراطية، مرجعة صدى أقوال بعض الصحف الحزبية المعارضة أثناء

الديمقراطية.

إن الحقيقة التي أود أن أركز عليها هي أن الديمقراطية الثالثة في السودان كانت خالية نسبياً من الفساد المالي والاداري لدرجة مدهشة، وأنه بالمقارنة مع تجارب السودان في الماضي، وتجارب الدول الأخرى ذات الظروف المشابهة للسودان، فإن تجربة النظام الديمقراطية الأخيرة في السودان، تجربة احترام المال العام وانضباط على المستوى الإداري.

الاتهامات المحددة:

١. أثناء فترة الحكومة الأولى (١٩٨٦-١٩٨٧م)، إتهم د.أبو حريرة بعض زملائه بالفساد أثناء جلسة مجلس الوزراء. وتصدى له الأخ مبارك عبد الله الفاضل[1] متحدياً له، فسحب أبوحريرة إتهاماته. هذا مسجل في مضابط المجلس.

٢. وفي مرة أخرى دخل د.محمد أبوحريرة مع عدد من زملائه في اتهامات ونتيجة لذلك عينت لجنة برئاسة القاضي (م) دفع الله الرضي، لتقصي الحقائق ولم يجد أساساً لاتهام أو مساءلة جنائية.

٣. واتُّهم د.أبوحريرة نفسه بأنه أقام شركة لحوم تعاونية إسماً، ولكنها فعلاً مكونة من محاسيب، وأعطاها امتيازات حكومية، وطالب لها بضمان مالي حكومي. نعم تلك الشركة لم تكن تعاونية بالمعنى الصحيح، ولا تستحق ضماناً حكومياً. وقد أضاعت مالاً عاماً بالفعل (١٨مليون جنيه). وأنا اعتقد أنه خطأ إداري شارك فيه المصرف الذي أقرض المال في تجازوه للضوابط المطلوبة في إدارة القرض.

٤. ثم اتهم د.بشير عمر بأنه أعطى تعويضات لآل المهدي على أرض أم دوم.

٥. ود. عزالدين علي عامر على أثاثات ومعدات عيادته، وأثير الموضوع في الجمعية التأسيسية.

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

وهنا أود أن أذكر حقيقة هي: أن الدكتور بشير عمر لم يستشرني لا بشأن الضمان لشركة اللحوم المشار إليها بطلب من أبي حريرة ولا بشأن تعويضات آل المهدي ود.عزالدين، كذلك لم يعرض الأمر على مجلس الوزراء. لم يترسب لدي أي شعور بأن د.بشير قام بهذه الأعمال بسوء نية، وكان في تقديري بعد سماعي الاتهامات أنه لم يأخذ الأبعاد السياسية في الحسبان، لذلك عندما عرض الأمر على الجمعية التأسيسية تقدم الدكتور بشير عمر بشرح واف للموضوع من كل جوانبه، وأمام الحقائق أيدت الجمعية التأسيسية ما فعل وزير المالية. ولكن لوجود ملابسات سياسية حول موضوع التعويضات رأيت أن يحال الأمر للقضاء. فوجهت بإلغاء قرارات وزير المالية ولجوء المتضررين للقضاء. وقد كان ذلك برضاء وزير المالية إسكاتاً للأصوات التي اعتادت الصيد في الماء العكر.

٦. وجه وزير التجارة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (السيد ميرغني سليمان[1]) لزميله وزير الداخلية (السيد مبارك الفاضل) نقداً حول إجراءات قام بها أثناء توليه وزارة التجارة تتعلق بصفقة الذرة المخلوط بالقمح. حيث تعاقد البنك القومي للتصدير والاستيراد مع عدد من التجار لتصدير ذرة واستيراد قمح وتمويل إستيراد بترول، على أن يستورد القمح قبل تصدير الذرة.

وطالب السيد مبارك الفاضل بتقصي الحقائق في هذا الاتهام وأية اتهامات أخرى تشاع عنه.

وكونتُ لجنة لتقصي الحقائق شملت أمين عام مجلس الوزراء، أمين عام الجمعية التأسيسية، وكيل النائب العام، ومحافظ بنك السودان. وبعد أدائها القسم، شرعت اللجنة في عملها وانتهت بعدم وجود أساس يصلح للإتهام، بل أشاد بعض المسؤولين الذين تم استجوابهم في الوزارات المعنية بأدائه في الوزارة.

(١) ميرغني عبد الرحمن الحاج سليمان، السيد، من قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، كان مساعداً اول للمحافظ في اقليم كردفان في عهد مايو، ١٩٧٨م، ووزيراً للتجارة في الديمقراطية الثالثة. ترشح في منصب والي كردفان في انتخابات ٢٠١٠م عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل.

٧. ثم صدرت تهم جزافية بحق السيد إدريس البنا[1] نائب رئيس مجلس رأس الدولة بأنه أساء التصرف في الإغاثات التي جاءت للبلاد.

والذي لا يعلمه كثيرون هو أن إدريس البنا رئيس لجنة فرعية سودانية لمؤتمر الشعب العربي وهو تنظيم للشعوب العربية رئاسته في طرابلس. قرر هذا التنظيم التضامن مع الشعب السوداني في ظروف المجاعة وخصص مساعدات لتوزع في السودان عن طريق لجنته الفرعية. وكانت هذه الإجراءات قائمة قبل أن يصبح إدريس البنا عضواً في مجلس رأس الدولة، أثناء عهد الحكومة الإنتقالية. وقد أثارت صحف المعارضة خاصة «ألوان» التهم ضده في أمر الإغاثة السورية والليبية ورد عليها الأخ إدريس البنا في حينها.

وبعد قيام انقلاب ٣٠ يونيو تم تعيين لجان للتحقيق في الفساد وتقديم المفسدين لمحاكم عسكرية خاصة وكانت أولى القضايا ضد إدريس البنا، حيث اتهم بتحويل حفارة جاءت من ليبيا للسودان لمصلحته الخاصة. وبعد محاكمة هزلية كشفت جهل الاتهام والقاضي، حكمت المحكمة بالسجن أربعين سنة، هذا مع أن إدريس البنا بيده خطاب من مكتب الإخاء الليبي (السفارة) فيه تأكيد من أمين مؤتمر الشعب العربي أن هذه الحفارة مرسلة منهم كتنظيم للشعوب لادريس البنا بصفته رئيس لجنة المؤتمر السودانية للتصرف فيها بالكيفية التي تقررها اللجنة، فلهم حق التصرف دون سواهم. وبعد أسبوعين من المحاكمة الهزيلة أرسل رئيس المحكمة للأخ ادريس البنا خطابا يذكر فيه أن الحكم عليه قد ألغي وأصبح هو بريئاً مما اتهم به، اللهم إلا اذا كانت ضده تهم أخرى.

٨. ثم حاكمت محكمة خاصة أخرى الأخ عثمان عمر الشريف على ثماني قطع أرض صدق بها كوزير للإسكان. الإتهام أصلاً لا أساس له فالتصديق بهذه القطع من اختصاص الوزير القانوني، وإن صح أن هناك سوء تقدير في تصرفه فالمحاسبة على ذلك سياسية أمام الجمعية أو أمام الناخبين، وليست جنائية أمام القضاء. إن حق التصديق على قطع الأرض وعلى الرخص التجارية يقع ضمن

(١) إدريس عبد الله البنا (ولد ١٩٢٧م)، الدكتور، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

صلاحيات الوزير القانونية، وكل وزير يراعي ضوابط معينة في التصديق فإن أخطأ فلا يقال أنه خرق القانون بل الخطأ تقديري ويحاسب سياسياً.

٩. ثم حوكم إسماعيل أبكر وزير الإسكان الأسبق، بعد أن اتهم، لمنحه قطعاً سكنية لبعض المواطنين.

١٠. أثارت صحافة انقلاب يونيو ضجة كبيرة حول إعفاءات جمركية قررتها الحكومة الديمقراطية: الإعفاء حق قانوني للحكومة الشرعية ولكن لكشف الحقائق نوضح الآتي:

أ. أعطت الحكومة الديمقراطية إعفاءات مستحقة لبعض المسؤولين، وعندما قامت حكومة الإنقلاب فإنها أصدرت قانوناً بتاريخ سبتمبر ١٩٨٩م، زادت فيه مخصصات ورواتب وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ووزراء الدولة وحكام الأقاليم ومعتمد العاصمة ونوابهم زيادات فاقت ما كانت عليه مخصصاتهم في العهد الديمقراطي ومنحتهم ضعف الإعفاءات القديمة، واستلم أعضاء المجلس العسكري سلفيات بلغت ٢٠٠ ألف جنيه لكل، وتوزعوا منازل الدولة، وخصص لبعضهم أكثر من منزل بحجة أن له زوجتين.

ب. أعطت الحكومة الديمقراطية إعفاءات لبعض ضباط الجيش من رتبة مقدم إلى فريق. هذه مسألة لها تاريخها ففي آخر عام لنظام مايو، أراد الرئيس المخلوع إستمالة ضباط القوات المسلحة فقرر أن يمنح رخصة لتصدير ذرة للحصول على عملة صعبة لاستيراد سيارات هوندا معفية من الجمارك وتباع لعدد من ضباط الجيش بالتقسيط. الملاحظ أن هذا الترخيص لتصدير الذرة كان في عام المجاعة التي عمت السودان كله، وبدأ موت الناس جوعاً يشاع، ودفع عدد من الضباط عربوناً للاستفادة من هذه الفرصة.

ولكن الإجراء كله، كعادة أساليب مايو اضطرب بفساد الوسطاء، وصارت المشكلة معلقة على طول الفترة الانتقالية. وبعد مجيئ الحكومة الديمقراطية كنتُ إضافة لرئاستي للوزارة وزيراً للدفاع. وحيثما ذهبتُ في طوافي على الوحدات العسكرية سألني الضباط عن صفقة الهوندا. فأجريتُ تحقيقاً أوضح لي فساد ما

حدث، فالذرة المصرح بتصديره تاه ما بين الوسطاء. ولكن تبقى حقيقة أن عدداً من الضباط وعدوا بسيارات ودفعوا أقساطاً. فرأيتُ إلغاء الصفقة ومفاسدها وفتح صفحة جديدة لاستيراد سيارات للضباط المعنيين على أساس إجراءات سليمة، فوصلت ألف وثلاثمائة سيارة جديدة، بلغ إعفاؤها الجمركي ١٣٨ مليون جنيه، أُعتمدت ضمن الميزانية.

ج. أعطي إذن خاص لبعض شرائح المهنيين (الأطباء والأساتذة) لاستيراد سيارات، إذن كانت قد قررته الحكومة الانتقالية وأمضته الحكومة الديمقراطية.

د. إعفاءات أعطيت لنواب الجمعية التأسيسية لاستيراد ٢٥٠ سيارة بلغت في جملتها ٣٨ مليون جنيه. هذه الإعفاءات مستحقة فالنائب يخدم الجمهور، وهو نائب لدائرة واسعة، وحركته فيها جزء لا يتجزأ من رفع كفاءة نيابية. هذا هو الامتياز الوحيد الذي نقضته حكومة الإنقلاب وهو إجراء فيه ظلم لقطاع انتخبه الشعب ويعمل في متابعة الخدمات للجمهور: مركزياً وإقليمياً. إن الإعفاء حق قانوني مارسته حكومة شرعية منتخبة وسحبه بهذه الطريقة فيه غبن للنواب.

هذه هي قصة الفساد التي ركزت عليها أجهزة الإعلام، ولم تجد شيئاً آخر تدعم به مزاعم الفساد بعد عام من البحث الدقيق عن فساد الحكم الديمقراطي الذي قصدوه دون سواه. ولذلك صرفوا النظر عن مفاسد مايو لأنهم لا يبحثون عن الفساد من حيث هو بل عن فساد ذي عائد سياسي لصالحهم.

لقد كان النظام الديمقراطي في السودان نظاماً مفتوحاً، فكل حركة يقوم بها المسؤول في أي موقع يراها الآخرون وكانت هناك صحافة حرة تتهم جزافاً. وكان هناك قضاء مستقل، لذلك فإن أية تهمة أو شبهة أثيرت، نوقشت بإسهاب في الصحافة وفي الجمعية التأسيسية وحققت فيها الحكومة بواسطة لجان مؤهلة.

بالإضافة لهذه الضمانات فإن قانون الإجراءات المالية والمحاسبية الذي تتعامل به حكومة السودان يجعل كل المال في يد وزير المالية ومن ينتدبهم للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة. فالمراقب المالي والمدير المالي لكل وزارة يتبع في الواقع لوزارة المالية ويكون منتدباً منها، ويعمل وفق الميزانية العامة

المجازة من الحكومة ومن البرلمان، ولا يخرج عن تنفيذ بنودها.

ثم هناك مكتب يراجع كل الأداء ويلفت نظر المسؤول المعني إذا حدثت أية مخالفة بصورة لرئيس الوزراء لعلاج الموقف. وله أن يلفت النظر لأية مخالفة في تقريره للجمعية التأسيسية.

وهناك رقابة أخرى، مصدرها التكوين الإئتلافي للحكم في العهد الديمقراطي الثالث فلا يجرؤ وزير من حزب أن يغفل ذلك. فالحزب الآخر سيطلع على أي إجراء خاطئ ويكشفه.

هذه العوامل يضاف إليها أن الوزراء وكبار المسؤولين في العهد الديمقراطي حساسون جداً للرأي العام، لذلك يمكن القول إن عهد الديمقراطية الثالثة خلا من الفساد المالي والإداري على المستوى السياسي والتنفيذي بصورة يحق للسودان أن يباهي بها.

مهم جداً أن يكون المسؤولون عن المال العام أمناء. ولكن هذا وحده لا يكفي فكم أمين صار لصاً، وكم مؤتمن خان أمانته... ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق:٦، ٧]. الأهم هو أن توجد مؤسسات محاسبة ومساءلة يراعيها الأمين، فيحافظ على أمانته، ويخشاها الآخرون.

إن وجود حريات أساسية في النظام الديمقراطي، وصحافة حرة، وقضاء مستقل؛ هي العوامل التي تعطي الأمانة ضماناً مؤسسياً، وتتصدى لفساد المفسدين.

أما إذا غابت المؤسسات، وصار الحكم فردياً، وسلب القضاء استقلاله، وحرمت الصحافة حريتها، وكتم الرأي الآخر، وامتنع النقد الحر، فإن الفساد سوف يطغى على كل شئ.

إنها قاعدة نفسية واجتماعية معروفة إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.